تفكيك السلطة النقدية في الخطاب النقدي

د.صالح هويدي
جامعة الشارقة

إشكالية البحث:

نسعى في هذه المقاربة إلى التوفر على ما نعده المظهر الأكثر إشكالية وجدلاً في الخطاب النقدي، ونقصد به إشكال تمركز السلطة النقدية في المناهج النقدية، وانتقالها في كل مرة من معطى إلى آخر من معطيات تلك المناهج. ونحن نهدف هنا إلى تفكيك هذه المقولة، وتبين حدودها، والكشف عن النتائج المترتبة على تبنيها، ومن ثم تحديد موقفنا من حقيقة وجودها من عدمه.

وبحكم كون الإشكالية إشكالية عامة، فإنها تنعكس في خطابنا النقدي الذي لا يبدو أن علاقته بالنقد تقوم على أساس من التثاقف والحوار المنهجي، بقدر ما تقوم على أساس من الاكتفاء بالإفادة من المنجز الغربي في شكله النهائي الجاهز، ونقله إلى البيئة الثقافية العربية مجرداً من خلفياته المعرفية، وأصوله الفلسفية، واشتراطاته التاريخية، ومن دون محاولة جادة لتهيئة ظروف استنبات موضوعية له، مما جعل هذا التثاقف حقيقة منقوصة ودوراناً دائماً في فلك الآخر.[1]

ولا ريب في أنه كان لهذا الواقع آثاره السلبية ومظاهره التي شهدتها مسيرة الخطاب النقدي العربي، ممثلة في جملة من المواقف؛ أبرزها ما يتصل بتقدمه وفاعليته، أو بقيمة كشوفاته واستبصاراته. وهو أمر طبيعي في أي علاقة تثاقف تفتقر إلى الوعي بأصول المنجز المنقول، وبمحركاته الداخلية وعوامل استمراره وتقدمه.

والحق أن علاقتنا غير السوية بالآخر لا تقتصر على الجانب النقدي وحده، بل تتعداه إلى مناحي الثقافة العربية بأسرها، في وقت تكشف فيه مظاهر هذه الثقافة وتجليات أنشطتها المختلفة عن رغبة دائمة – على مستوى التنظير – في امتلاك معالم هويتها وتأسيس وعي متقدم بشروط العلاقة المتكافئة بين الأنا والآخر، مع السعي لإنهاء مظاهر العلاقة الهامشية به، وإنضاج ظروف مناخ جديد يكرّس دعائم التلاقح الثقافي الجاد.

من هنا فإن من غير المعقول أن نطالب واحداً من حقول النشاط المعرفي وتجلياته الثقافية؛ ونقصد به النشاط النقدي المعاصر، بأن يحقق التوازن المطلوب ويرسم صورة إيجابية للعلاقة مع الآخر، في وقت تشهد فيه حياتنا الثقافية ومنجزنا المعرفي حالة من التراجع المريع في مختلف حقول العلم والمعرفة.

فالإنجاز المتقدم، والتطور المطّرد لواقع ما، لا بد من أن يخلق عناصر جذب، لاستقطاب الآخر (صاحب الإنجاز الأضعف) وانجذابه فيما بعد، انجذاب انقياد وضعف.

ولمباشرة موضوعنا نقول: إن من المعروف أن المناهج النقدية نوعان: مناهج تستند إلى نسق المرجعيات السياقية، وأخرى إلى النسق المحايث للنص، وأن الخلاف وإن كان خفّ بين نقاد الفريقين اليوم، لكنه لم يتلاش، ولم تختف مظاهر الرفض وتهميش الآخر لدى كليهما في خطابنا النقدي.

مناهج المرجعيات السياقية

ابتداء لا بد من القول إنه ليس بمستطاع أحد نكران إمكانية حضور جانب ما من حياة مبدع النص، أو ملامحه، أو معتقدات عصره، أو ثقافته وسيرته الاجتماعية(على نحو ما)، في ما يكتب ويبدع. مثلما لا يمكننا إنكار إمكانية الاستدلال على التركيبة السيكولوجية للمبدع، وعقده ومركبّات نقصه ورغباته اللاشعورية، وخيباته ونجاحاته وطموحاته، في بعض ما ينشئه من إبداع. وعلى النحو نفسه لا يمكننا إلا التسليم بما للنصوص الأدبية من قدرة على التعبير عن الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتركيبته الطبقية. وهي المقولات التي نظّرت لها مناهج النقد التاريخي، والتحليل النفسي والاجتماعي، على التوالي.

لكن هذا الذي يؤمن به جمهور كبير من نقاد المناهج السياقية لا يقتصر عليهم وحدهم بل يتعداهم ليمتد إلى أصحاب المناهج النقدية المحايثة في مقاربتها عوالم النصوص الأدبية ومباشرتها بآلياتها المختلفة كالمنهج النصي والمنهج السيميولوجي والمنهج الأسلوبي والمنهج البنيوي ومنهج التفكيك ومنهج القراءة والتقبل، وسواها من المناهج التي تصر حين تصر على أنها المناهج الأكثر قدرة على التعبيرعن العوالم التي تقاربها.

علينا قبل المضي في تفحص مظاهر الإشكالية لدى ممثلي المناهج النقدية المختلفة أن نوضح حقيقة ربما بدت ملتبسة لطائفة كبيرة من الباحثين والنقاد المتعجلين؛ تلك هي اعتقادهم بالاختلاف فيما بين هذين التوجهين(السياقي والمحايث) اختلاف تضاد ونفي قاطع. والذي يبدو لنا أنه ما من مدرسة أو منهج نقدي علمي، يكابر في حضور الواقع ومفرداته ومرجعياته في النصوص الأدبية؛ وذلك لأن المكابرة في هذا الأمر من شأنها أن تقدح في علمية ذلك المنهج ورؤيته الفلسفية. لكننا نضيف إلى ذلك القول بأننا نجد ثمة أمرين يفصلان بين منظوري المقاربة ذات السياق المرجعي والمقاربة المحايثة؛ أولهما: إن حضور الظاهرة أو العلامة شيء والمدخل المنهجي في مقاربتها شيء آخر، وأنه ليس من الصواب التوحيد بينهما، فهما ليسا شيئاً واحداً. أما الفارق الثاني المميز بين النسقين المنهجيين، فنوعي يتمثل في أن النسق المرجعي هو نسق لفهم النص وتفسيره(تفسيري)، في حين تبدو المقاربات ذات النسق المحايث مداخل تحليلية؛ تقييمية أو وصفية(إجرائية).

وللتوضيح أكثر نقول: إننا استمتعنا كثيراً بما كتبه طه حسين عن المتنبي في كتابه الشهير عنه[2]، وما كشف من صلات وتأثيرات بين الشاعر وبيئته وشعره، مثلما استمتعنا بما كشفه العقاد من نواح سيكولوجية لدى أبي نواس، تمثلت في عقدة النرجسية لديه[3]، ومركبات نقص كشف عنها كتابه. وهي الدرجة نفسها من الاستمتاع التي وفرها جهد ناقد كبير كالنويهي الذي تولى إماطة اللثام عن جانب من نفسية أبي نواس، في كتابه الذي أبحر فيه في دراسة الجانب السيكولوجي للشاعر وكشفه عن عقدة أوديب وتعلقه بأمه أو بمعادلها المتمثل في الخمرة[4]. لكن حجم الإيغال في نسيج النصوص وتفكيك بناها وتحليل مستوياتها وعلاقاتها النصية ودلالاتها السيميولوجية، كان الأقل حظاً في جهود هذا الرعيل من النقاد الكبار، ومساعيهم في البحث والربط والتفسير بين النسق المرجعي الخارجي والظاهرة الأدبية.

وإذا كان هناك من معنى يمكن أن تخرج إليه هذه المقاربة، فهو أن ثمة تمايزاً بين النسقين النقديين على مستوى الرؤية والاستراتيجيات، يجعل من حضورهما وإفادتهما من بعض أمراً ممكناً، إن شئنا الوصول إلى ضرب من التكامل؛ وأن وضع بعضهما في مقابل الآخر والمفاضلة فيما بينهما، لاستبعاد أحدهما أمر ينطوي على نوع من المغالطة وسوء الفهم، ما داما يتفقان على التسليم بعلاقة الواقع بالخطاب الأدبي، ويختلفان على أشكال تجليات هذا الواقع، وطرائق قراءته والوصول إليه. فليس ثمة قراءة صحيحة وأخرى خاطئة بالمطلق كما قيل، إنما هناك قراءة وجيهة أو مدهشة أو فاعلة، وأخرى ضعيفة أو متعسفة أو هامشية.

وإذا كان صحيحاً أن صاحب الأثر الأدبي جزء لا يتجزأ من الظروف الخارجية ومعطياتها التاريخية والذاتية جميعاً، كما يذهب إلى ذلك أصحاب المنهج التاريخي والاجتماعي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة معادلة النصوص بمعطياتها الخارجية الحاضنة لها.

إن ما هو مهم في تقديرنا ليس إثبات العلاقة بين الظاهرة الأدبية وحاضنتها، بقدر ما هو مهم الكشف عن نسبة المفارقة المتحققة بين طبيعة التشكل الفني للظاهرة الأدبية والمعطيات المحيطة بها، أي بما يميزها من محيطها، ويجعل منها بنية فوقية لا بنية تحتية، إذا ما استعنا بالأدبيات الماركسية. فمن أكبر الخطايا معادلة النص الأدبي بحكايته، أو المبنى الحكائي بالمتن الحكائي. فثمة على الدوام قدر من الانحراف أو العدول عن الأصل الذي يريد النص التعبير عنه، كي يحوز على شرف التحول إلى معطى فني مميز من الأصل.

ولعل هذه المفارقة تعني من بين ما تعنيه، أن قدراً من الانزياح والتعديل والتأويل، قد طرأ على واقع التجربة الأولية، قبل الارتقاء بها إلى مستواها الإبداعي الناضج، وانتقالها من مستوى الموضوع والخبرة المباشرة الساذجة إلى مستوى البنية الرمزية.

من هنا فإن علينا ألا نكتفي بتلمس مظاهر أو تأثيرات سلطة المؤثرات الخارجية على مستوى القراءة، وأن نسعى إلى مباشرة النسيج الفني للنص الأدبي من داخله، من دون أن يعني هذا إنكار الصلة في ما بين النص وأنساقه المرجعية على المستوى الواقعي، كما بدا ذلك في كثير من مواقف التطرف التي شهدتها المناهج النقدية التي ألحت على أنه ليس ثمة ما هو خارج لغة النص أو ألفاظه.

إن هذا يعني أننا على مستوى القراءة، قد نتعرف إلى صلات، ونتلمس ملامح علاقات، ونكشف عن دلالات ذات صلة بالظروف المحيطة بالظاهرة الأدبية. وذلك كله مشروع ولا غبار عليه. لكن من غير المشروع ولا المسوّغ أن نتخذ من تلك المعطيات الخارجية تعلات للتوسل بالنصوص، من أجل إثباتها والكشف عنها، لأننا بذلك نسلك نهجاً خارجاً على سنن تشكّل العمل الأدبي التي توجب علينا الاستدلال على العلاقة الجدلية مع النسق الخارجي، من خلال البناء الفني الداخلي وليس العكس، إذا ما أردنا ألا نعامل النص بوصفه وثيقة تاريخية أو ظاهرة اجتماعية أو عيّنة سيكولوجية أو دالة ثقافية أو أيديولوجية.

تحولات الوعي النقدي:

لا شك في أن مياهاً جديدة قد سرت من تحت أقدام الخطاب النقدي، ظهرت معه رؤى ونظريات استهوت النزوع المعرفي فينا، من قبيل القول بالتناص وبموت المؤلف، وحدّت في الوقت نفسه من نرجسية المبدع الذي كان يحتكر سلطة المعنى وهو يردد:

أنامُ ملء جفوني عن شواردِها ويَسهرُ الخلقُ جراها ويختصمُ

يؤيده في ذلك جمهور من القراء والمحبين والنقاد الذين أشاعوا لحقب طويلة فكرة (المعنى في قلب الشاعر أو في بطنه)، ليتكون وعي نقدي جديد على أنقاض الوعي القديم، يرى أن قراءة نص شعري يمكن أن تتغير إذا ما تمت في ظل مجموعة نصوص أخرى للشاعر. وأن قراءة نص المتنبي تكشف عن تعدد صوره ومعطياته وتأويلاته في كل عصر وحين، وأن قراءتنا لهذا النص في أوقات ضيقنا وإحباطنا، تختلف في نتائجها عن معطيات قراءتنا لها ونحن في حالات بهجتنا وتفاؤلنا؛ وأن تلك المعطيات ستتغير في القراءة الثانية أو الثالثة عنها في القراءة الأولى، وهي لا شك ستتغير بتغير منظوراتنا ومناهجنا وقناعاتنا وقراءاتنا ونضجنا. وكل هذا يدل على أنه ليس ثمة معنى محدد واحد أو حقيقة موضوعية مستقلة في ذاتها، ينبغي الوصول إليها أو الاتفاق حولها، بل ليس ثمة اكتشاف

للمعنى، بقدر ما هنالك صناعة وتخليق له؛ وأن هذه المعاني أو المعطيات والتأويلات تدين في تحققها لطبيعة اللغة الإشارية في الأدب من جهة، ولفعالية القراءة وتداخل عادات القارىء وآفاقه مع النص؛ بمكوناته المحايثة والمرجعية معاً من جهة ثانية، فضلاً عن انبثاق تلك المعاني من طريقة بسط القارئ أو (الناقد) لفروضه ومعتقداته وأولوياته التي تستحضر تفسيراً معيناً أو تركيباً ينسجم وطريقة ترتيب تلك الفروض والأولويات.

إن الانطباعية تخطئ حين تتوهم وجود حالة من التماهي بين ذات الناقد والحقيقة الجوهرية للنص، مثلما يخطئ أصحاب المناهج التاريخية والسيكولوجية والسوسيولوجية، حين يساوون بين سلطة المعطيات المحيطة بالنص الأدبي والحقيقة الجوهرية لهذا النص.

ولعل أصحاب المنهج البنيوي لم يكونوا بمنأى عن هذا الوهم، حين أصروا على قدرتهم على امتلاك الحقيقة الجوهرية للنص الأدبي، وحصرهم إياها في سلطة النص وحده، بل في سياق شبكة علاقاته الداخلية المغلقة، التي يستجيب الناقد فيها ممتثلاً لنظامها التشاكلي.

ويشبه أصحاب المنهج البنيوي نقاد الأسلوبية الإحصائية الذين يرون الحقيقة الجوهرية للنص الأدبي ممثلة في جزئية منه، تتصل بوقائعه اللغوية أو الجمالية لا ببنيته الكلية، حتى ليصبح النص وكأنه محض متوالية عددية معزولة عن سياقها الكلي الذي ينتظمها[5].

ولا ريب في أن قدراً من الشطط والمبالغة والحماسة قد لحق بطروحات أصحاب مناهج ما بعد البنيوية، ولا سيما منهج التفكيك ومنهج جماليات القراءة والتقبل الذين يذهبون إلى القول بإمكانية وجود حقيقة موضوعية متضمنة في النص الأدبي، يمكن الوصول إليها، بعد أن أعلنوا عن إيمانهم بدور القارىء الذي أصبح في نظر كل منهما مصدر المعاني ومنشيء النص، لينتهوا من ثم إلى فك ارتباط النص بالقوانين الثابتة التي تحدثت عنها المناهج اللسانية[6]، مضفين بذلك على القارىء دوراً خطيراً، من شأنه إعادة تأسيس النص أو إعادة كتابته بعدد مرات قراءته، بل وذهاب جماعة التفكيك إلى القول باستمرار تحول الدلالة النصية تحولاً لا نهائياً.

تحليل المقولات

لابد لنا بعد هذا من وقفة تتفحص مقولات النقاد وادعاءاتهم إمكانية تقديم قراءة واحدية، مكتفية بنفسها من جهة، وتفحص إمكان اعتماد الناقد على سلطة واحدة يمكن الركون إليها، والاطمئنان إلى نتائجها النهائية من جهة أخرى.

وهنا لابد من التذكير بحقيقة لا مناص من الاعتراف ببداهتها؛ تلك هي أن الكاتب، والقارئ، والموجهات المحيطة بالنص، المسهمة في إنتاجه، ليست (جميعاً) سوى عناصر في نسيج متوالية إبداعية، يوثر كل منها في الآخر تأثيراً جدلياً، تاركاً فيه بصمة منه أو بعضاً من قسماته.

إن الإقرار بهذه الحقيقة يعني من بين ما يعنيه، أن النص الأدبي بنية إبداعية خاصة، على جانب من التعقيد والتشابك، لا يحسن معه النظر إليها، من خلال منظور أحادي[7]. فلقد ثبت على نحو لا يمكن إنكاره، أن النص الأدبي ليس نظاماً من التشاكل العلائقي فقط، ولا مجموعة من الشفرات الدلالية، ولا نمطاً من الترميز الخالص. كذلك هو ليس وقائع تاريخية أو صورة اجتماعية أو بنية نفسية.

إنه بعبارة موجزة تواشج اللفظ مع الدلالة، في نمط من البنية النحوية والنسيج الأسلوبي المعبر عن رؤية ما للمؤلف، والنازع نحو توكيد دلالة خاصة فيه.

ولعل التسليم بهذه الحقيقة من شأنه أن يقودنا إلى القول، بأنه يتعذر على منظور واحد تقديم قراءة وفية متكاملة للنص الأدبي، وان الإصرار على تحويل الاختلاف إلى خلاف منهجي وإلى ضرب من ضروب النفي والمصادرة للآخر، من شأنه أن يحرمنا من فرص الحوار والإفادة، ويحول دون الوصول إلى كثير من التوصلات المهمة والمعطيات المضيئة التي تحققها روح التواشج.

ويهمنا قبل الدخول في استجلاء الدلالات التي تنطوي عليها مقاربات الخطاب النقدي المتباينة، والنتائج المتمخضة عنها، أن نقرر حقيقة مفادها أن المناهج النقدية ليست سوى وسائل معرفية، ومنظورات رؤية، يقترحها واقع ما، ضمن اشتراطات تاريخية معرفية، وحساسيات جمالية خاصة. وهو أمر يجعل من التباين فيما بين هذه النتائج معطى مفترضاً، ومن التمايز والمغايرة حقيقة مسلماً بها. لكن هذا التمايز وتلك المغايرة، لا ينبغي لهما أن يدفعا بأصحاب المناهج النقدية إلى الادعاء بأحقية أي من المقاربات في امتلاك ناصية النص الأدبي، من دون سواها من المناهج الأخرى، واحتكارها لهذا الحق، ورفضها التسليم بمنطق المقاربات الأخرى.

إن المناداة بهذا الادعاء إنما يعكس رؤية ترى في الاختلاف الحاصل بين المنظورات المختلفة لتلك المقاربات تعارضاً لا يمكن حله إلا بالنفي والحلول محلها. وهو أمر من شأنه أن ينتقل بالخطاب النقدي من مواقعه المنهجية وآليته العلمية إلى حقل(الأيديولوجيا)[8] التي تستند إلى قيم مطلقة نهائية، تقصي صوت الآخر وتصادر حقه في الحوار.

ولعل ادعاء أي من المناهج النقدية حق امتلاك الحقيقة يعكس نظرة قصدية وموقفاً قبلياً، يجافيان روح العلم وموضوعيته. فمعطيات النص أكبر من أن يُحيط بها منهج واحد، ينطلق من منظور محدد، لا يعكس زوايا النظر المختلفة إليه.

إن تخندق النقاد خلف خطوط دفاع وهمية، واعتصام كل منهج بسلطة واحدة من السلطات التي يدعو إليها، من شأنه أن يقود مسيرة النقد إلى الانشغال بلعبة ردود الفعل التي لا طائل وراءها، فضلاً عما يمكن أن يوقعنا فيه من خلاف في الرؤية، مجانب للروح المنهجية وفاقد لمسوغاته الابستيمولوجية، فلن يقود اللواذ بسلطة القارئ أو الناقد إلا إلى مزيد من ضروب التأويل الذاتي المعلية من نرجسية القارئ. في حين يقودنا أصحاب المناهج، الذين يحصرون السلطة بالنص وحده إلى افتراض وجود تصور موضوعي للنص، يمكن للناقد العثور عليه بطريقة من الاستجابة أقرب إلى الامتثال السلبي[9].

والحق أن المناهج النقدية ليست سلطة صنَميّة يستمد منها الناقد إيمانه، بقدر ما هي أداة أو وسائل إجرائية ومنظورات رؤية في خدمة صاحبها، فضلاً عن كشف هذه المناهج عن رؤية ترى كلاً منها يقف على النقيض من الآخر. فإذا آمن دعاة المنهج الاجتماعي بكفاية المنهج ذي الرؤية التاريخية في فهم النصوص وقراءتها، ذهب أصحاب المنهج النصي إلى الاعتصام بحقيقة الوجود النصي وسننه الخاصة المستقلة عن إرادة القارئ والمنتج على السواء. وإذا تبنى أصحاب المنهج البنيوي(الشكلي) النموذج اللغوي وسارعوا إلى تعميم أحكامهم، منكرين الإيمان بذات القارئ، جاعلين النص الأدبي مطية للنموذج اللغوي، ورهناً لبنية النسق الداخلي والنظام الفوقي المتحكم فيه؛ ذهب دعاة الهيرمينوطيقا والتفكيك وجماليات القراءة والتقبّل إلى رفض التسليم بالوجود الموضوعي للحقيقة النصية، وإلى توكيد سلطة القارئ ونسبية القراءة، وعدم وجود قراءة يقينية واحدة، في شكل من أشكال الإعلاء من سلطة الذات– كما لم يحدث ذلك من قبل– ليفتح الباب مشرعاً على تخوم قراءات تأويلية تتجاوز رهن النص بأي منها؛ منتهين إلى عدّ القراءات جميعا نوعاً من إساءة القراءة لديهم أو لدى أصحاب منهج نظرية الاستقبال.

إن السؤال الذي يفد على ذهن المتتبع لحركة مسار هذه المناهج هو: أمن الضروري أن تأخذ العلاقة المتحكمة بتلك المناهج صورة ضدية وشكلاً خلافياً، ينفي المنهج فيه الآخر نفياً تاماً؟ وهل من الضروري أن تكون الحقيقة قابعة في هذه الكفة أو تلك، من طرفي المعادلة الضدية، وأن يقود الاحتفاء بمنهج نقدي جديد استبعاد غيره من المناهج وإهماله إهمالاً تاماً؟

الحق أن الصدور عن المنهج الأوحد إنما يعبر عن رؤية أيديولوجية لا علمية، وهو سلوك أشبه بسلوك من يقدم العربة قبل الحصان. ولعلنا في غير حاجة إلى التذكير بما يفرضه النص من اقتراح على الناقد للنفاذ إليه في مقاربته إياه. إن المعطيات السيكولوجية قد تتطلب استدعاء للمنهج

السيكولوجي، وإن المعطيات الرمزية أو الشعائر الأسطورية قد تستدعي استخداماً للمنهج الأسطوري، في حين تتطلب منا اللغة الشعرية والنمط الأسلوبي الخاص مقاربات أسلوبية أو جمالية، وهكذا.

من هنا فإن على النقاد أن يسلموا بحقيقة مفادها أن من المتعذر على منظور نقدي جاهز أو مقاربة منهجية قَبْلية، تقديم قراءة وفية متكاملة لنص أدبي. ولعل هذا هو ما سوّغ استمرار تجدد المناهج وتطور نظرياتها واستمرار تولدها الذي إن دلّ على شيء فإنما يدل على قصورها عن احتواء النص والكشف عن ممكناته. وهو ما يجعلنا ننكر إدعاءات أصحاب المناهج النقدية المختلفة بأحقية أي من مناهجهم في امتلاك ناصية الخطاب الأدبي، من دون سواها من المناهج الأخرى.

ولعلنا لا يمكن أن ندرك الآثار السلبية الوخيمة لشيوع سلطة المنهج الواحدي في النقد، من دون أن نقف على بعض ما تفصح عنه مثل تلك الممارسات المنهجية.

المناهج المحايثة

وإذا كانت المقاربة النصية(*) المتمثلة في ممارسات دعاتها على اختلافهم قد كشفت عن أهمية خاصة، حين أولت النصوص عنايتها الفائقة؛ قراءة وتحليلاً سيميولوجياً أو أسلوبياً أو أسطورياً، فإن هذه المقاربة لعناصر النص الجزئية، كان يمكن أن تزداد غنى لو أنها أخذت بمعطيات أخرى، ارتقت فيها المقاربة من تناول الجزئيات إلى تحليل العلاقات الكلية التي تنتظم بنية النص وتكشف عنها المقاربة المركبة، كما هي الحال لدى البنيويين مثلاً.

لقد كان ما أصاب النصوص من شحوب وتهميش وإهمال من جراء التركيز على المعاني والمضامين والوقائع والحيوات سبباً كافياً لإحداث النقلة النوعية في الخطاب النقدي الغربي كما نعلم، لتعيد المقاربات المحايثة لتلك النصوص رواءها وحيويتها، حين أعلت من(سلطة النص) مستبدلة إياها بالسلطة السابقة، وذلك على أيدي أصحاب المنهج الشكلاني واتجاه ما عرف بالنقاد الجدد في انكلترا وأمريكا فيما بعد.

لقد تسببت سلطة المؤثرات الخارجية كما هو معلوم في إثقال كاهل النصوص الأدبية بمرجعيات معرفية علقتها على صدرها من دون أن تفلح في إيلاء تلك النصوص العناية الكافية، فجاءت الشروح المدرسية والتنظيرات المعرفية والرؤى الأيديولوجية على حساب هذه النصوص التي أصيبت بالفقر والشحوب. وهو ما أدى إلى إفقار خبرتنا بالنصوص، وفهمنا لطبيعة اشتغالها وتكونها وأسرار بنائها وتميزها. فكيف يمكن لنقد يشغل نفسه بمرجعيات النص ووثائقه أن يصل إلى حقيقة النص، قبل أن يصاب بالشحوب والإنهاك، إن استطاع الوصول إليه حقاً.

لكن التطرف الذي عبرت عنه المقاربات النقدية المحايثة فيما بعد، وإغراقها في المعطيات النصية، وإحجامها التام عن النظر إلى ما هو خارج عن حدود النصوص، دفع بالنقاد إلى التفكير في أفق للانعتاق جديد، فيه ابتعاد عن سلطة الذات الآفلة وسلطة الوجود الموضوعي للنص الذي كرسته المقاربات المذكورة في آن معاً.

وقد تحقق هذا في مقاربات المنهج البنيوي الذي تجاوز محور الذات والموضوع معاً، إلى حيث الإعلاء من (سلطة النظام) أو نسق البنية الداخلية المرتبطة بالنموذج اللغوي المهيمن[10] لولا إصرار هذا المنهج على النظر إلى النصوص الأدبية بوصفها هياكل وعلاقات مجردة، واستبعاده معطيات المقاربات الأخرى، إلى جانب عجزه عن بلوغ المعطيات والزوايا الخصبة في النص، والملامح الجمالية لنسيجه الحي. وهو ما حرمه من الوصول إلى آفاق قراءات خلاقة. فليس النص الأدبي لغة ولا نحواً ولا نسيجاً أسلوبياً حسب، كما أنه ليس شبكة علاقات محضة أو رموزاً دلالية، تماماً مثلما أثبتت الممارسات أنه ليس أفكاراً أو معطيات نفسية أو ترجمة شخصية.

إن انشغال البنيوية بالبحث عن شبكة العلاقات الداخلية للنصوص، والسعي إلى الكشف عن شفرات النص وانساق الخطاب وثنائياته اللغوية النمطية، سرعان ما أوقع تلك المقارنات في إسار النموذج اللغوي ذي النزعة الوصفية والمعالجات النمطية، بسبب انطلاقها من نظرة مسبقة واحدة، معتمدة على النموذج اللغوي.

هكذا قادت المقاربات البنيوية إلى رؤية النص بوصفه وجوداً محكوماً بمنطق آلي داخلي، مستقل عن وعي القارئ والمنتج معاً، منفصل عن وعيهما وإرادتهما. وهو ما عمق من النزعة الهيكلية والتحليل المكتفي بتشريح النص.

ولا ريب في أن افتراض وجود تصور موضوعي للنص الأدبي من شأنه أن يقود إلى خفوت صوت القارئ، وإفراغ فعالية العقل لديه، بوصفه الطرف المستجيب المقابل، وتحوله إلى محض ذات منفعلة شارحة في أحسن أحوالها.

وإذا كانت هذه النتائج من بين النتائج الكثيرة التي يمكن الوقوف عليها من واقع الادعاء بتنقل السلطة بين النص والقارئ، فإن لجوء نقاد المناهج النقدية الأخرى إلى نقل هذه السلطة إلى الموجهات المحيطة بالنص والإعلاء من قيمتها، من شأنه أن يؤدي إلى شحوب النص الأدبي وتهميشه لصالح مكوناته التوليدية، وإنتاج مظاهر من الازدواج بين المعطيات المنتِجة (بكسر التاء) والمعطيات المنتَجة(بفتح التاء).

والحق أن الحقيقة الجوهرية التي كثيراً ما ضاعت في خضم الاختصام في مقاربات الخطاب النقدي؛ هي أنه ليس ثمة قيمة نقدية جديرة بالبقاء، يمكن أن يحتكرها الناقد، بعيداً عن الفعالية الجدلية

القائمة بين عناصر النص الأدبي (ما يتجلى منها وما يغيب.. ما يتكشف وما يتشفر)، مما يجعل الحديث عن سلطة واحدية ضرباً من المبالغة غير المجدية، إن لم يكن ضرباً من الوهم والخرافة.

ومثلما تكشف المقاربة الجزئية للنصوص عن فداحة خسارتها لهذا المعطى، تكشف لنا المقاربة النمطية للنصوص، المتمثلة في المنهج البنيوي عن قصورها وضآلة محصولها النقدي، حين تصر على رؤية النصوص في شكل أنساق كلية وهياكل محضة وعلاقات ثنائية تسعى إلى إثباتها، ما جعل الناقد آن موريل يعلق على ذلك في رؤية لا تخلو من السخرية بقوله: إن النقد البنيوي إنما يحوّل النص إلى حقل منبسط، يبحث فيه عن مظاهر التوازي والتناسق كما يفعل المسّاح مع الأرض المنبسطة[11].

إن الإبداع وكما هو معروف شيء متمايز من الوقائع المادية، كما أنه متمايز مما هو معرفي، ما يجعل من العبث فهمه عن طريق الفرز والتصنيف الهيكلي. ولعل هذا هو ما جعل ميشيل فوكو يرى في عطاء دعاة هذا المنهج مفيداً فقط لأولئك "الذين يرون الغابة ولا يرون الأشجار"[12]. فكيف يمكن لمثل هذا المنهج أن يميز لنا مثلاً؛ بين نصوص تنتظمها علاقات بنيوية واحدة، وتختلف في درجة غناها وسموقها، ما بين نصوص استثنائية ووسطى ورديئة؟ فضلاً عن كشفه دواعي تميز بعضها من بعض، وأسرار هذا التميز؟

هل يمكن مثلاً الوصول إلى جماليات النسيج السردي، من خلال الكشف عن شبكة العلاقات المتضمنة في رواية ما؟ أو الوقوف عند الدور الوظيفي الذي يؤديه حدث قصصي ما؟

سلطة المرجع

لقد قاد إدراك هذه الحقيقة في النهاية إلى رد فعل جديد، ضاق بالآلية وكفر بالنمطية وتمرد على القوانين الفوقية المتحكمة في الفعل الإبداعي، السالبة لإرادة ممارسيه، ما نتج عنه التنكب لـ (سلطة النظام) وإعلاء سلطة جديدة هي (سلطة القارئ).

لقد رأت هذه السلطة الجديدة في القارئ، المنتج الحقيقي للنصوص، فأعادت بذلك معطيات المنظور الذاتي مجدداً إلى عالم النقد، مؤكدة استحالة التسليم بصحة قراءة واحدة، داعية إلى ضرورة تحرير النصوص من إسار المنظور الواحد، مطلقة فكرة القراءات المتعددة، سواء عند أصحاب المنهج السيميولوجي أو منهج التفكيك أو نظريات القراءة والتقبل أو المقاربات التأويلية.

تفكيك أسئلة النص:

أود بعد هذا أن نتقدم خطوة أخرى، لتفحص حقيقة مقولة السلطة التي رددها عدد غير قليل من دراسات نقادنا وأبحاثهم في العقد الأخير من قرننا الحالي، لنتساءل: هل ثمة إمكانية حقاً لافتراض سلطة واحدة في الخطاب النقدي عامة؟

إذا كان أصحاب المنهج التاريخي أو المنهج السيكولوجي أو المنهج السوسيولوجي يولون عناية خاصة بالموجهات السياقية المحيطة بالنص، ويمنحوها الأثر الفاعل في تشكيله، وتحديد قيمته ودلالته، فإن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاعتقاد باستقلال هذه الموجهات ونقائها، والاعتقاد من ثم بواحدية سلطتها.

فإذا كانت الموجهات التاريخية هي سيرة المؤلف وعلاقاته الشخصية ومركباته البيولوجية ومكوناته السيكولوجية وتقاليده الثقافية وأحداث عصره، فإن من بين موجهات النص ومعطياته المترشحة ما يرجع إلى التراث، وفيها ما يرجع إلى التقاليد الأدبية وقوانين التأثير والتأثر، وهو ما يعني تولدها في أنساق أخرى وتفاعلها معها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان كثيراً من انعكاسات هذه الموجهات، إنما يتجلى من خلال النص، ليستدل الناقد على وجودها وأشكالها، مما يتيح مجالاً للتشكك في مدى دقة الاستنتاج والمماثلة بين حقيقة تلك الموجهات، في وجودها الموضوعي المستقل وصورتها النصية. وهو أمر من شأنه التقليل من حجية الاستقلال ودعاوى الانفراد بالسلطة ولا ريب.

أما الذين ينقلون السلطة من الخارج إلى النص ويعولون عليها تعويلاً كاملاً، فإنهم يخطئون إذا ما ظنوا أن النص هو مستودع الحقيقة الموضوعية المنفصلة عن الذات، وأنه ليس على الناقد سوى استدعائها والاستجابة لندائها، ذلك أن الناقد الذي قدم على مر الزمن منتجه الإبداعي التخييلي هو منتج آخر، وذات فاعلة، وليست محض ذات منفعلة هامشية.[13] فليس من مقاربة ألسنية أو بنيوية أو سيميائية أو أسلوبية لا يكون للقارئ فيها دور في منح العلائق والرموز والآليات والتشاكل والأنساق والدلالات شكلها النهائي، من جراء الحوار الخصب بين النص والقارئ.

ولو كانت حقيقة النص بمثل هذه الموضوعية والانفصال، لما حظينا إلا بقراءة واحدة للنص الواحد. لكن الأمر خلاف ذلك تماماً، إذ تجد القراءات المختلفة تداخلاً بين نسقي النص والقارئ وحواراً جدلياً بين صوتيهما[14]، يصعب معه الفصل بين سلطتيهما؛ ومن ثم تحديد ما يعود إلى سلطة النص ومعطياته بشكل دقيق. ذلك أن النص لا يأتينا وحده منفصلاً أو بعيداً عن وعي القارىء وذاته المتماهية. ومن هنا فإن الذي يقرر الحقيقة الموضوعية للنص هو المتلقي الذي يكشف عن حيثياته الداخلية، ما يجعل هذا النص مستنداً إلى القارئ ومرتبطاً به ارتباطاً مشروطاً، فضلاً عن أن القارئ

يصبح هنا مصدر الرؤية والرواية التي تلزمنا بقبولها، فليس ثمة نص موضوعي، وإنما ثمة على الدوام نص مؤول مباشَر (بفتح الشين)، ليس سوى محصلة لتداخل عمليتي الإنتاج والتلقي[15].

وإذا كان نقد استجابة القارئ قد جاء ليتجاوز مواقف أصحاب النقد الموضوعي، الذين أصروا على رؤية النص بوصفه بنية محايثة وحصر السلطة فيه، فإنهم لا ريب بالغوا في منح الذات القارئة بعداً إطلاقياً يتسع مع اتساع سلطة التأويل ومدياته غير المحدودة، متجاهلين بذلك ما في النص من أبعاد أقرب إلى الثبات النسبي، كأبعاد اللغة،[16] والأسلوب، وموجهات النص الخارجية المتجلية في بنيته الفنية، إلى جانب أبعاده الأخرى النسبية، كالبنى والتراكيب والعلاقات والدلالات.

من هنا فإن دلالة النص وحقيقته الجوهرية، لا يعودان إلى سلطة القارئ وحدها ونشاطه التأويلي، بقدر ما يعودان إلى حالة الاندماج الفاعل والحوار الخصب، فيما بين نسقين اثنين: النص والقارىء. وهما نسقان لا يفكان ارتباطهما بنسق المعطيات المكونة للنص الأدبي ولا ريب.

على هذا النحو يمكن القول إن نقاد كل من المنهج التاريخي والمنهج السيكولوجي والمنهج السوسيولوجي يصادرون سلطة النص والمؤلف معاً، لصالح سلطة جوهرية محصورة في مرجعيات النص الخارجية، حين يتحدثون على لسانهما (النص والمؤلف)، في حين يصادر نقاد المناهج الشكلية، والنقد الجديد، والبنيوية، سلطة المؤلف وسلطة المرجعيات السياقية وسلطة القارئ لصالح الإبقاء على سلطة النص أو سلطة تشكل علاقاته وأنساقه الخاصة.

أما نقاد جماليات القراءة فإنهم يفتحون الباب واسعاً للنشاط التأويلي، من واقع اقتراح نقل السلطة للقارئ، والارتياب بالحقيقة الموضوعية للنص، والتقليل من سلطته، وإقصاء سلطة المرجعيات السياقية.

والحق أن من المتعذر الحديث عن (سلطات) في مجال النقد، فليس ثمة سلطة يمكن تسميتها بـ (سلطة النص)، إذ ليس النص في محصلته النهائية سوى فعالية قرائية، لمجموعة من الصور والعلامات المحايثة والذاتية؛ الخارجية والداخلية، مثلما هو متعذر الحديث عن سلطة القارئ، لأن القراءة ليست نشاطاً إكراهياً،[17] أو فعلاً تهويمياً منفلتاً، هدفه تشييد عالم ليس له وجود إلا في ذهن القارئ.

في الوقت نفسه، لا نرى إمكانية للحديث عن (سلطة المرجعية السياقية)، فليس لهذه المعطيات وجود عياني في النص، بقدر ما لها تجليات فيه، على جانب من الخصوصية والتعقيد.

من الاختلاف إلى المشاكلة

إن الخطاب النقدي الذي يبدو محصلة لمباشرة الناقد النص، لم يكن في يوم ما جهداً ذاتياً. إنه تماس بين أفقي القارىء والنص؛ باكتنازه لما أراد المبدع قوله، وما تركت فيه ظروف العصر وملامحه من ثيمات وقسمات، وما وسمته علاقات المجتمع من آثار، وما أفرزته دواخل المبدع من تعرجات وتوق واحتباسات، وما سمحت به الثروة اللغوية، والمخزون الثقافي، والملكة الأسلوبية، وأفاضت به على المبدع. وما أسهمت فيه التشكلات الفنية، والعلاقات غير المحسوبة وغير الواعية، في لحظة الكتابة الإبداعية وتجلياتها الخاصة الفريدة، المتأبية على إرادة منشئ النص، فضلاً عن الطبائع المختلفة لأذهان القراء المتلقين للخطاب الأدبي، من حيث ظروف القراءة، والاهتمام، وقوة الحدس، والحساسية، والثقافة، والخبرة، والوعي، والذكاء، وقوة الحافظة، والبصيرة، والموضوعية، والموقف الاجتماعي، واللحظة التاريخية، والمكونات النفسية. وهي العوامل المتحكمة في شكل تلقي القارئ الخطاب، وطريقة استيعابه له، وتصوره بنيته، وإدراكه معطياته.

هكذا نلمس تداخلاً في الأنساق، وصراعاً بين الاستراتيجيات، ينتهي إلى القارئ الذي يعيد إنتاج صورتها، معدلاً من شفراتها، ومبيناً علاقاتها بالمنطق العقلي تارة، وبالطاقة الانفعالية أخرى، وبالآليات العلمية ثالثة، حتى ليمكن القول إن لكل قارئ مصفاة تجعله كالموشور الذي تنعكس الأشعة من خلاله، متحللة إلى ألوان الطيف، ليكتسب النص من جراء مروره به قيماً جديدة وأبعاداً إضافية ودلالات خاصة، تختلف من قارئ إلى آخر، باختلاف طبيعة كشوفاتهم واستراتيجيات توجههم إلى النص، وطريقة تفاعلهم معه وفهمهم إياه.

إن الطبيعة المجازية للنص الأدبي والعوامل الشعورية وغير الشعورية المتخفية فيه، تجعل من الصواب القول، إن ما يراه المبدع من رؤية يريد إيصالها إلى القارئ هي ليست الرؤية نفسها التي تتجلى للقارئ في نهاية المطاف. فبين طبيعة الرؤية كما هي في ذات المبدع ونصه المنجز مسافة تفقد فيها تلك الرؤية شيئاً من أبعادها، تحريفاً وتعديلاً وإضافة. إلى جانب هذا فإن بين النص الأدبي والقارئ مسافة أخرى، تختلف من واحد إلى آخر، في اتساعها وضيقها، وضوحها وغموضها؛ وبما يجعلها مختلفة من قراءة لأخرى، ومتميزة من ظروف إنتاجها، تبعاً لإمكانات القارئ في إجراء تعديل على الرسالة؛ مانحاً إياها شكلها ودلالاتها، حتى ليمكن القول إنه ليس كل ما يريد النص قوله يتجسد واضحاً في البنية الشكلية للنص.[18]

هكذا تبدو الحقيقة الجوهرية للنص الأدبي شديدة المراوغة والتعرج والاختلاف تبعاً لانكساراتها على سطوح عاكسة، تشبه كثيراً انعكاس الضوء على ضروب من العدسات المقعرة والمحدبة والمستديرة، حتى لتغدو الموجهات المحيطة بالنص جزءاً لا يتجزأ من بنية النص التكوينية كما يرى

إيكو[19]، مثلما تغدو الفعالية القرائية جزءاً لا يتجزأ من هذه البنية. وهو أمر يقتضي منا إحلال قانون التواشج بين مناهجنا، بدلا من قانون النفي والاجتثاث والإقصاء.

إن في تبدل السلطات النقدية على امتداد مسيرة النقد الغربي درساً لا بد من استنباط دلالته من قبل نقادنا، وهو أنه ليس ثمة صواب أو خطأ في واقع تلك المناهج، ولا قديم وجديد، كما ليس بمكنة أحد أن يُرشّح منهجاً ليكون المفتاح الذهبي أو الموضة الصالحة لهذا العصر؛ وأن بين المناهج من حاجة إلى التفاعل، بسبب من عجز المنهج الواحدي وقصوره عن الإحاطة المنهجية الشمولية بمعطيات النص الإبداعي المتعددة. فبقدر نضج النص الإبداعي وقوة الاستبصار والثقافة التي يتمتع بها الناقد يكون نجاح المنهج النقدي وكفاءته. وهذا يعني أن العمل الأدبي رهن بمعطيين أساسيين فاعلين، هما: النص؛ بما يختزنه من ظواهر ومضمرات من جهة، والقارئ بما يتمتع به من مهارة وحساسية وثقافة شمولية قادرة على أن تحول المنظورات المختلفة التي يقدمها (النص)، إلى علاقة دينامية بين استراتيجيات النص ووجهات نظر القارئ المنهجية. وهكذا فإن علينا إعادة الاعتبار إلى الناقد أو القارئ النموذجي، وعدم الاكتفاء بالحديث عن آليات المقاربات النقدية، ذلك أن من يشكل تلك المعطيات ويوظفها في خدمة النص بطريقة دون أخرى، إنما هو القارئ؛ بذكائه وخبرته وذائقته المدربة التي تبهر عقولنا وتلهب حماستنا.

إن النص بناء لغوي، ينطوي على تشكيلات رمزية ومستويات تخييلية وأبعاد مرجعية، وإنه لا يمكن له أن يأخذ معناه النهائي ويحقق وجوده الكامل، بعيداً عن قارئ جاد يفك شفراته، ويدخل معه في حوار جدلي يكسبه أبعاداً جديدة، بعد أن "يخمن(...) علاقات ويملأ فراغات ويقدم استنتاجات ويفحص المشاعر الباطنية" كما يقول أحد النقاد[20]، وصولاً إلى نتائج قد لا تتفق وقصدية المبدع، ولا يكشف النص– في مستواه الظاهري– عن تحققها.

من هنا يبدو مثمراً في الإنتاج المعرفي للنصوص الأدبية، أن تتضافر سلطتا (النص) و(القارئ) معاً، لإنتاج وعي معرفي وجمالي بالخطاب الأدبي العربي، لا يتوقف عند أفق قراءة منغلقة على منهجها. فالنقد بحكم قيامه على محوري النص والقارئ، لا يعدو كونه محصلة إنتاجية لفعالية القراءة تلك، ووصفاً لطبيعة العلاقة فيما بينهما. فبقدر ما لا يسلب النص إرادة المتلقي ودوره، لا ينكر القارئ أثر المعطيات الموضوعية للنص وتأثيرها في وعيه ووجدانه.

وفي تقديرنا أن تجريد القارئ من دوره يعد خسارة للعملية الإبداعية، وشلاً للفعالية العقلية الخلاقة، في الوقت ذاته الذي يبدو فيه تجاهل المعطيات النصية والتشكيك في وجودها أمراً ضاراً بالظاهرة الأدبية. ويمكن فهم اجتراحات مناهج النقد الغربي للمقاربات التجزيئية، وإغراقها في التنظير

لها، على أنها ضرب من ضروب الفعالية الفكرية والإغراق الفلسفي الذي لا يخلو من مبالغة أو شطط.

إن القراءة النقدية الخلاقة هي تلك التي لا يمكننا معها الجزم بأن للنصوص معاني في ذواتها مستقلة عن أذهاننا وأحاسيسنا، نحن الذين ندخل في حوارية مركبة من الفعل والانفعال، التأثير والتأثر، كما يقول آن موريل.[21] لكن هل تعني هذه النتيجة إحياء لما ظهر لدى بعض النقاد من دعوات لما سمي ب (المنهج التكاملي) في النقد؟

لا أظن أن ثمة تلازماً بين الدعوة إلى تجنب الصدور عن المنهج الواحدي الذي يقرأ النص وفق افتراضاته المسبقة والدعوة إلى منهج تكاملي. فالمنهج التكاملي لا يعدو أن يكون توليفة تلفيقية غير مجدية، إن لم نقل إنها غير قابلة للتطبيق، لتعارض الآفاق والرؤى التي تنطوي عليها المناهج النقدية المختلفة. فالمناهج النقدية التي هي ليست سوى مداخل ومقاربات أكثر منها مذاهب أو مناهج، إنما تأسست في الثقافة الغربية على رؤى فلسفية تختلف باختلاف نوع المقاربة، وأن أي تصور لإمكان الوصول إلى خلطة تجمع بين معطيات المناهج النقدية على طريقة الجمع بين الشتات المتناثر بالإضافة العددية والتراكم، لن تكون سوى ضرب من النشاط العابث الجهول. إلى جانب أن هذا الإجراء إنما يدلل على أننا بعيدون عن فهم جوهر الرؤية المنهجية التي يصدر عنها النقد الغربي كمنجز معرفي دائم التطور والتجدد.

لكن هذا لا ينبغي أن ينتهي بنا إلى الدعوة إلى العزلة أو الانكفاء على الذات ورفض حالة التلاقح الثقافي من موقع رد الفعل، فليس للخطاب النقدي أوطان وهويات، بل هو إرث عالمي ونشاط إنساني ونتاج معرفي مشاع. لكن هذا لا يمنع من الدعوة إلى الارتقاء بإسهامنا النقدي العالمي وتفعيله تفعيلاً من شأنه أن يحقق الحضور العربي الفاعل في المنجز النقدي، كي يمارس فعل الجدل والتثاقف والإبداع، متجاوزاً ضروب الاكتفاء بالاستهلاك واقتفاء الأثر.

وما دامت المناهج ليست في حقيقتها النهائية سوى وسائل معرفية ومنظورات رؤية لفتح مغالق العوالم الإبداعية، وأنها بهذا المعنى ليست أكثر من سبل للوصول إلى الحقيقة والكشف عن مظانها؛ وليست مذهباً أو عقيدة مطلقة، فإن علينا ألا نحولها إلى سلطة صنمية (دوغمائية) أو آفاق مغلقة، تحول دون رؤية ما تنطوي عليه المناهج المفارقة الأخرى من فاعلية ومعطيات مضيئة واستبصارات تعيننا على الإفادة من ممكناتها، في تحقيق نسيج متواشج يمكن توظيفه لإنجاز قراءة مثلى.

بهذا فقط يتخلص المبدع والعمل الإبداعي من عسف السلطة المطلقة للمنهج الواحدي وهيمنتها، فلا تعود الرؤية النقدية بنية كامنة في أحشاء النص، ليس على القارئ سوى الانصياع إلى شفراتها واستخراجها بطريقة أقرب إلى الامتثال السلبي، منها إلى الفاعلية النقدية كما يقول فاضل ثامر[22]

مثلما يتخلص من لعبة ازدراء النص وإنكار حضور معطياته الموضوعية، في مقابل التزيين للقارئ بأنه الخالق تارة والمنتج الحقيقي للنص تارة، أو الإعلان عن عصر القارئ وانتهاء عصر النص وسلطته أو المؤلف ودوره!

إوالية النص

إن المنهج النقدي الفاعل في تقديرنا هو ما كان نداءُ النص وراء استدعائه. فلكل نص منهجه أو مقاربته التي تستخرج منه أفضل ما فيه؛ تبعاً لدرجة خصبه، وتعدد مستوياته، وعمق ثرائه، وطرائق تشكله. وأن استجابة المنهج لنداء النص يحقق الأفق الحر، ويتجاوز الأفق الأيديولوجي الذي يفرضه المنهج الواحدي بشكل فج متعسف، حين لا يقرأ في النص إلا ما يتصل بالمنهج الذي اختاره؛ ليقمع النص ويؤوله سلفاً، بناء على الرغبة الجامحة في إخضاعه لهواه الأيديولوجي. من هنا فإن الانفتاح على المناهج وتطبيقاتها في ضوء نداء النص، يمثل اعترافاً بالتحدي الذي يجابه قناعاتنا وافتراضاتنا المسبقة، كما يرى بول ب. آرمسترونغ.

إننا في المنهج القبلي(الأيديولوجي) إنما نسلك سلوك من يضع العربة قبل الحصان، فنكون في ذلك أوفياء لحرفيات المنهج ومقولاته وآلياته، في وقت ينبغي أن يكون فيه وفاؤنا لنداء النص ومقتضيات تناوله هو الأولوية التي نسعى إليها، ما دامت العبرة من وجود المناهج وابتداعها هي خدمة النص وليس العكس.

إن الإنصات إلى نداء النص، والوفاء لمعطياته البنيوية والدلالية والتشكيلية، يمكن الوصول إليه من خلال المقاربة الأساسية التي تشكل قاسماً مشتركاً بين سائر المقاربات النقدية. وأعني بها ما سمي بالمنهج النصي، وإن كنت أميل إلى تسميتها بالمقاربة النصية أو النقد النصي. وسبب ذلك يعود في تقديري إلى أن المقاربة إنما تظل تمثل الفعالية الإجرائية الأوسع لأنها تستند إلى واقع النص، قبل استحضارها المناهج القبلية وتطبيقها مقولاتها ومفاهيمها، بمعزل عن خصوصية النص وطبيعة علاقاته وأنساقه التشكيلية.

استراتيجيات التشاكل

ليس المقصود بإحلال قانون التواشج بين المناهج بطبيعة الحال الجمع بينها جمعاً حسابياً[23]؛ لأن ذلك من شأنه أن ينتهي بنا إلى مواقف تلفيقية، غير مجدية وغير واقعية كما أسلفنا، إنما المقصود أنه ليس من الحتم أن تتقاطع الرؤية السوسيولوجية أو السيكولوجية مع الرؤية البنيوية مثلاً، أو مع نظرية القراءة، أو مع التحليل السيميولوجي، في إطار التواشج والوحدة التي ترى تجليات البنية

السوسيولوجية أو السيكولوجية، في إطار من الأنساق المتشابكة أو الشفرات المنتظمة، في بنية نص أدبي ما.

من هنا فإنه ليس ثمة تعارض مثلاً بين سعي البنيويين لاكتشاف شبكة علاقات بنية الخطاب الأدبي وطبيعة تلك البنية، التي يمكن أن تكون ذات طابع سوسيولوجي أو سيكولوجي. فليس صحيحاً أن معطيات المنهج السوسيولوجي أو السيكولوجي قد توقفت عن التأثير، إذ لا تزال كثير من معطيات الدرس النفسي، تمتلك مصداقية وفاعلية، لا تتعارض مع مساعي المناهج المتمحورة حول النص أو مع مساعي البنيويين، أو مع مناهج جماليات القراءة والتقبل، التي يمكن أن تلتقي مع معطياتها الإبستيمولوجية. وما يصدق على معطيات الدرس النفسي يصدق على الرؤية السوسيولوجية، في تفسير الظواهر الثقافية وارتباطها بالمجتمع.

ولا مراء في أننا في كل مرحلة وعصر، نجد أن بعضا من آليات هذه المناهج يصيبها الوهن والضمور، بسبب من طبيعة اللحظة التاريخية ومتغيرات الرؤية الإبستيمو- جمالية وتبدلات الحساسية الأدبية، لتقوى آليات مناهج جديدة، تبدو أكثر استجابة لمتطلبات تلك المرحلة، ومواءمة لروح العصر.

إن التسليم بهذه الحقيقة، لابد من أن يفضي بنا إلى التمييز بين موقفين في الخطاب النقدي، يرى أولهما: أن النقد التاريخي والنقد السيكولوجي والنقد السوسيولوجي والنقد البنيوي على سبيل المثال، مناهج عفا عليها الزمن وصارت (موضة) قديمة، لم تعد تعبر عن متطلبات العصر، في حين يرى الثاني: أن ضروب النقد المذكورة لم تعد (وحدها) المعبرة عن روح العصر ولحظته التاريخية، أو عن الحقيقة النهائية للنقد.

إن قيام المناهج النقدية المختلفة على ضروب من العلوم والثقافات والمفاهيم والآليات والخبرات والالتماعات المتنوعة بتنوع حقولها، يؤكد حقيقة أن هذه المناهج منظورات محدودة ومقترحات منقوصة ووسائل غير مكتفية بنفسها، بل إنها تجعل هذه المناهج مرشحة لأداء ضرب من النشاط، وشكل من الكشف، يتميز من الكشوف الأخرى ومنظوراتها التي إن اهتمت بزاوية، تجاهلت زوايا أُخر لا تقل عنها أهمية.

من هنا فإنه ليس من مصلحة النص الأدبي، أن يحتكر الخطاب النقدي منهجاً واحداً، يمنحه ملامح النموذج المتكامل، القادر على الوصول إلى قراءات صحيحة، إذا ما أدركنا تداخل السلطات النقدية وخرافة استقلالها، فضلاً عن احتواء هذه المناهج، في صميمها، على أنظمة تأويلية[24]، تمثل استراتيجيات متمايزة، يتدخل القارئ فيها جميعاً، في إيجاد الشفرات، والكشف عن الأنساق، والاهتداء إلى العلاقات، والعثور على الدلالات، ضمن حالة من ضم النص إلى النسق الشخصي للقارئ، ودمج أفكاره وتصوراته الخاصة به.[25]

ولعل هذا ما جعل الحديث عن عملية النقد – على الدوام – أمراً متعذراً، وعن الحديث عن وجود حقائق موضوعية وقراءات صحيحة، ضرباً من ضروب المبالغة والحماسة غير المسوغة. وهو أمر لابد أن ينتهي بنا إلى استبدال لفظة أسرار النص الأدبي بلفظة الحقائق الموضوعية، أو القراءات الصحيحة للنص.

لقد انتهى الأمر بـ (رولان بارت) مثلاً، الذي تنقل بين مناهج خارجية وموضوعية، إلى التنازل عن إيمانه بعملية النقد[26]، وعن عده السيمولوجيا علماً، إلى عدّها مغامرة للأدلة، منتهياً إلى رؤية نقدية تقول بـ (لذة النص).[27]

ولعل (رينيه ويليك)، الناقد الأكثر حماسة للتحليل الداخلي للنص، وتصنيفاً للمناهج النقدية إلى داخلية وخارجية، اعترف بعد مرحلة التنظير الأولى، بمبالغته في هذه التفرقة، وبعجز هذه المناهج عن الوفاء الكامل بمهماتها، حين قال:

"ولقد كنت دعوت باستمرار إلى التركيز بشدة على دراسة العمل الفني نفسه. وقد أكون قد بالغت في التفريق بين الطرق الداخلية والخارجية في تناول الأدب ولكنني لا أزال عند رأيي، وهو أن هناك الكثير من القضايا الأدبية حقاً مما لا يصله تحليل الأسلوب كلغة".[28]

هنا يمكن القول إن الاعتصام بسلطة المرجعيات المحيطة بالنص الأدبي، من شأنه أن يقصي فاعلية أنساق وموجهات آخر، لها الأثر الكبير في منح النص مداه النهائي وقيمته الحقيقية، كعلاقات البنية النصية ونسيجها الأسلوبي وتراكيبها التشاكلية من جهة، وتوصلات الذات القارئة إلى تحليلات الامتداد العمقي لطبقات النص ودلالته الثرة من جهة أخرى.

إن التعويل على سلطة النص وحده، بوصفه بنية محايثة أمر لا تؤيده طبيعة الظاهرة الأدبية نفسها وطريقة تشكلها، بفعل موجهات خارجية مختلفة، فضلاً عن إقصاء هذه النظرة لدور القارئ بوصفه نسقاً آخر وبنية لا غنى عنها لإدراك حقيقة النص. فليس النص في حقيقته، كما أسلفنا، سوى رؤية القارئ واستراتيجيته المتجلية في القراءة وإعادة الإنتاج والتأويل. فنحن لا نستطيع الحديث عن النص بعيداً عن قارئه ومنتج دلالته النهائية. وهو ما يفضي إلى بقاء النص، ويحول دون موته وسجنه في أطر تاريخية.

ولا ريب في أن المبالغة في فعالية القراءة والنظر إليها بوصفها سلطة مكتفية بنفسها، أمر من شأنه أن يتجاهل المعطيات الموضوعية مقصياً إمكانية وجود معطيات تكتسب أبعاداً شبه نسبية في النص، ليفضي إلى نشاطات ذاتية ودروب تأويلية تفك ارتباط نتائج الفعالية القرائية تلك بمعطياتها الموضوعية وتفاعلها المثمر.

إن الوعي بالمزالق التي يقودنا إليها إصرار نقادنا على الرؤية الواحدية، والإعلاء من سلطتها في الإقصاء، من شأنه أن يجنبنا الوقوع في أخطاء تلك الممارسات الناقصة، ليمنحنا قدرة على إقصاء أية سلطة قَبْلية تدَّعي لنفسها القدرة على امتلاك الحقيقة، وتُنصِّب من نفسها بنية نرجسية، ذات محتوى أيديولوجي.

إن انتقال خطابنا النقدي من إستراتيجية سلطة الإقصاء (النرجسية) إلى إستراتيجية إقصاء السلطة، خطوة على طريق خروج هذا الخطاب من أسر التبعية والتهميش، وامتلاك القدرة على إنضاج حواره مع الآخر، بهدف استعادة ملامحه المستلبة.

ولست على يقين فيما إذا كنا في حاجة إلى التوكيد ثانية على أنه ليس المقصود بإقصاء السلطة الواحدية القول بالمساواة فيما بين السلطات، إذ يظل مبتدأ الفعالية القرائية ومفتاحها، فضاء النص وجسده الورقي، الذي ينبغي أن يكون البوابة الأساسية والمنطلق الرئيس لتلمس أصداء السلطات المختلفة وأطيافها المتداخلة، ضمن نظام صياغة وإمكانات مقاربة القارئ الفاعلة له وشكلها.

الهوامش والإحالات:

(1) لا يقتصر طابع التثاقف المنقوص والعلاقة غير الطبيعية على الخطاب النقدي العربي بل يتجاوزه إلى عموم الخطاب الثقافي العربي في علاقته بالخطاب الثقافي الغربي.

(2)- أعني به كتاب طه حسين(مع المتنبي) الصادر عن دار المعارف بمصر.

(3)- أعني كتاب العقاد(أبو نواس- الحسن بن هانىء) الصادر عن المكتبة العصرية.

(4)- أعني به كتاب د. محمد النويهي(نفسية أبي نواس) الصادر عن مكتبة الخانجي.

(5) انظر حاتم الصكر: ما لا تؤديه الصفة – المقتربات اللسانية والأسلوبية والشعرية ، ط 1 ، بيروت ، دار كتابات ، 1993 ، ص 18 ، 21.

(6) انظر فاضل ثامر، اللغة الثانية: في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، ط1 المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994م، ص ص 45،46.

(7)- المصدر نفسه: ص61.

(8) انظر تزفيتان تودوروف: نقد النقد، ترجمة سامي سويدان، ط ،1 منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986 ، ص 105.

(9) فاضل ثامر : اللغة الثانية: مصدر سابق، ص ص45، 46.

(*)- نقصد بها المقاربات التي عرف بها أصحاب ما سمي بالنقد الجديد؛ في أميركا وإنكلترا.

(10)- يظل القول بهيمنة سلطة النظام نسبياً ما دام الناقد أو القارىء هو من يتولى عملية استنباط أنماط العلاقات المهيمنة على النصوص الأدبية وتوصيفها.

(11)- أرين موير: 29.

(12)- أدوارموروسير: الفكر الفرنسي المعاصر، ترجمة الدكتور عادل العوا، بيروت، ص 128.

(13) انظر وهب أحمد روميه: شعرنا القديم والنقد الجديد، سلسلة عالم المعرفة (208) الكويت، مارس - آذار، 1996، ص 23.

(14) يعد باختين وياوس وديريدا من بين أبرز من عمق جدل ارتباط معطيات النص والقارئ.

(15)- انظر صلاح فضل: شفرات النص - دراسة سيمولوجية في شعرية القص والقصيد ، ط 2 ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ، 1995 ، ص 149.

(16)- انظر عبد الهادي عبد الرحمن: سلطة النص - قراءات في توظيف النص الديني . ط1 ، المركز الثقافي العربي، بيروت ، 1993 ، ص 196. لابد من التذكير هنا بأن ثمة اتجاهين رئيسيين في منهج جماليات القراءة أولهما: المعروف بـ (نظرية التلقي والتقبل) التي تحصر الفعالية القرائية في القارئ فقط، وترجع إلى هانز روبرت ياوس. أما الاتجاه الثاني فهو المعروف بـ (نظرية التأثير والاتصال) لممثلها ولفجانغ آبزر، وهي نظرية تجمع بين دوري القارئ والنص ومحصلتهما التفاعلية. انظر فاضل ثامر: الصوت الآخر، الجوهر الحواري للخطاب الأبي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، 1992 ، ص 234.

(17)- انظر نصر حامد أبو زيد : الخطاب الديني ، ط 1 ، دار سينا للنشر ، 1992 ، ص 115.

(18)- ينظر حاتم الصكر ، مصدر سابق ، ص12، 13.

(19)- نقلاً عن صلاح فضل، مصدر سابق ، ص 150.

(20)- فاضل ثامر: مصدر سابق، ص ص45،46.

(21)- أرين موير، مصدر سابق، ص23.

(22)- على أهمية دراسة الأستاذ فاضل ثامر: القصيدة والنقد: سلطة النص أم سلطة القراءة المنشورة في كتابه الصوت الآخر، فإن ملاحظتنا الأساسية عليها أنها لم تنته إلى تصور دقيق أو نتائج واقعية، إذ ينتهي الناقد إلى القول بضرورة العناية بالقراءة الشاملة التي لا تغفل أياً من السلطات والعوامل المتحكمة في عملية الإنتاج. وفق موازنة مقبولة - على حد تعبيره - بين السلطات الخارجية

والداخلية من تاريخ واجتماع وسيكولوجيا والنص والقارئ والذات وسلطة وسائل الإعلام، مع دعوته إلى العثور على وظيفة محورية في كل خطاب.

(23)- ينظر الصوت الآخر، مصدر سابق.

(24)- انظر تزفيتان تودوروف: مصدر سابق ، ص 129.

(25)- المصدر نفسه: ص138.

(26) و(27)- انظر عمر أوغان: لذة النص أو مغامرة الكتابة لدى بارت، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991 ، ص78، 79.

(28) رينيه ويليك: مفاهيم نقدية، ترجمة د. محمد عصفور، عالم المعرفة، (10)، الكويت، فبراير - شباط، 1978 ، ص 438.